**سنة أولى ماستر علاقات دولية**

**مقياس :النظرية السياسية المعاصرة**

**النظرية الجمهورية**

**مفهوم النظرية الجمهورية**

الجمهورية هي أيديولوجية سياسية تتمحور حول المواطنة في دولة منظمة كجمهورية. تاريخيًا، يؤكد هذا المفهوم على فكرة الحكم الذاتي ويتراوح من حكم الأقلية التمثيلية أو الأوليغارشية إلى السيادة الشعبية.

في النظرية السياسية والفلسفة، يُستخدم مصطلح “الجمهورية” عمومًا بمعنيين مختلفين، لكن مرتبطين ارتباطًا وثيقًا. بالمعنى الأول، تشير الجمهورية إلى تقليد فضفاض أو عائلة من الكتاب في تاريخ الفكر السياسي الغربي، بما في ذلك على وجه الخصوص: مكيافيلي وأسلافه الإيطاليين في القرن الخامس عشر؛ الجمهوريون الإنجليز ميلتون، وهارينجتون، وسيدني، وآخرين؛ مونتسكيو وبلاكستون. والكومنولث الإنجليزي في القرن الثامن عشر؛ والعديد من الأميركيين في عصر التأسيس مثل جيفرسون وماديسون وآدامز. يؤكد الكتاب في هذا التقليد على العديد من الأفكار والاهتمامات المشتركة، مثل أهمية الفضيلة المدنية والمشاركة السياسية، ومخاطر الفساد، وفوائد الدستور المختلط وسيادة القانون، وما إلى ذلك؛ ومن سمات أسلوبهم البلاغي الاعتماد بشكل كبير على الأمثلة الكلاسيكية - من شيشرون والمؤرخين اللاتينيين بشكل خاص - في عرض حججهم. في ضوء النقطة الأخيرة، يشار إلى هذا أحيانًا باسم التقليد “الجمهوري الكلاسيكي” أو “الروماني الجديد” في الفكر السياسي.

يوجد جدل تاريخي كبير - فيما يتعلق بمن هم أعضاء التقليد، وأهميتهم النسبية؛ وفيما يتعلق بكيفية تفسير التزاماتها الفلسفية الأساسية؛ وفيما يتعلق بدورها (خاصة في مواجهة الليبرالية) في التطور التاريخي للفكر السياسي الحديث. وهذا يقودنا إلى المعنى الثاني لمصطلح "الجمهورية". في النظرية السياسية والفلسفة المعاصرة، غالبًا ما يشير المصطلح إلى تفسير محدد (ولا يزال محل نزاع) للتقليد الجمهوري الكلاسيكي، المرتبط بشكل خاص بعمل كوينتين سكينر؛ جنبًا إلى جنب مع برنامج بحثي مخصص لتطوير رؤى من هذا التقليد إلى عقيدة سياسية معاصرة جذابة، مرتبطة بشكل خاص بعمل فيليب بيتيت. وفقًا للجمهوريين بهذا المعنى الثاني (يطلق عليهم أحيانًا «الجمهوريون المدنيون» أو «الجمهوريون الجدد»)، فإن القيمة الجمهورية الأسمى هي الحرية السياسية، والتي تُفهم على أنها عدم الهيمنة أو الاستقلال عن السلطة التعسفية.

في تفسيرهم لتقليد الجمهورية الكلاسيكية، غالبًا ما يدخل الجمهوريون المدنيون في نقاش مع الإنسانيين المدنيين، الذين غالبًا ما يتم الخلط بينهم. تم تطوير الجمهورية المدنية كعقيدة سياسية معاصرة، وهي تقدمية وليبرالية على نطاق واسع، ولكن ليس بدون سمات مميزة مهمة. تختلف بعض مضامينها السياسية عن الليبرالية السائدة بطرق معينة، ولهذا السبب يتم أحيانًا الخلط بين الجمهوريين المدنيين والجماعاتين. لكي يتم تقييم نقاط القوة أو الضعف في الجمهورية المدنية بشكل عادل، يجب تجنب كلا الخلطين.

**الحرية الجمهورية مقابل الحرية السلبية**

لاحظ أن النظرة الجمهورية للحرية هي على الأقل بالمعنى الواسع، مفهوم سلبي للحرية السياسية. لا يحتاج المرء إلى أن يفعل أو يصبح أي شيء على وجه الخصوص للاستمتاع بالحرية السياسية بالمعنى الجمهوري؛ لا يحتاج المرء إلى ممارسة السيطرة على الذات، في أي وجهة نظر لما يستلزم ذلك، ولا النجاح في التصرف بناءً على رغباته من الدرجة الثانية، فالحرية الجمهورية لا تتطلب سوى غياب شيء ما، وهو على وجه التحديد غياب أي اعتماد بنيوي على السلطة أو الهيمنة التعسفية. (مثل عدم التدخل أيضًا، يأتي عدم السيطرة بدرجات: من وجهة النظر الجمهورية المدنية، لا يكون المرء حرًا أو غير حر، ولكنه حر إلى حد ما اعتمادًا على مدى عدم السيطرة الذي يتمتع به المرء بشكل آمن.

على الرغم من أوجه التشابه هذه، فإن الحرية الجمهورية لا تعادل وجهة النظر السائدة عن الحرية السلبية باعتبارها عدم التدخل. وعلى النقيض من وجهة نظر عدم التدخل، فإنها تفسر بسهولة حدسنا في السيناريوهين الموصوفين أعلاه. يفتقر العبد إلى الحرية لأنه عرضة لسلطة سيده التعسفية؛ ما إذا كان سيده يمارس تلك السلطة ليس هنا ولا هناك. وبالمثل، فإن ما يهم فيما يتعلق بالحرية السياسية من وجهة النظر الجمهورية ليس مدى اختيار القوة الإمبراطورية لحكم مستعمرتها، بل حقيقة أن الأولى قد تختار أن تحكم الثانية بالقدر الذي تريده وكيفما تشاء. وهكذا وصف جوزيف بريستلي المستعمرات الأمريكية ذات الحكم الخفيف بأنها مع ذلك في حالة من العبودية لأنه "بنفس القوة، التي يستطيع شعب إنجلترا من خلالها إجبارهم على دفع فلس واحد، قد يجبرونهم على دفع آخر فلس لديهم".

علاوة على ذلك، فإن المفهوم الجمهوري يجسد بطريقة أكثر إرضاءً بشكل حدسي ما يمكن أن يحسن أي من الوضعين فيما يتعلق بالحرية السياسية. لا يميل معظم الناس إلى القول إن العبيد يتمتعون بحرية متزايدة لمجرد أنهم، مع الخبرة، يحسنون نظرتهم إلى التصرفات النفسية لأسيادهم. لكن كثيرين يميلون إلى القول بأن حريتهم تتعزز، مع تساوي الأمور الأخرى، إذا أدى بعض الإصلاح الفعال في القوانين، أو المؤسسات، أو الأعراف إلى تقليص سلطة أسيادهم عليهم بشكل حاد. (هذا لا يعني بالضرورة أن العبيد سوف يتمتعون برفاهية أكبر، مع أخذ كل الأمور في الاعتبار - فقط لأنه بسبب تقليص سيطرتهم، فإنهم يتمتعون بقدر أكبر من الحرية إلى هذا الحد.) وبطبيعة الحال، بغض النظر عن مدى الخير الذي يحدثه سيدهم. فلا يمكن لأي عبد أن يكون حراً تماماً حتى يتم إلغاء مؤسسة العبودية نفسها.

بعبارة أخرى، تتكون الحرية السياسية من قوانين ومؤسسات وأعراف منظمة بشكل صحيح: "إن التمتع بمثل هذا عدم السيطرة، في نهاية المطاف، هو مجرد أن تكون في وضع لا يستطيع فيه أحد التدخل بشكل تعسفي في شؤونك"، كما يكتب. بيتيت، “وأنت في هذا الموقف منذ لحظة إنشاء المؤسسات” التي تمنع التدخل التعسفي المحتمل. ومن هذا المنطلق، تتحقق الحرية السياسية على أكمل وجه في جمهورية جيدة التنظيم تتمتع بالحكم الذاتي لمواطنين متساوين في ظل سيادة القانون، حيث لا يكون أي مواطن سيدًا على أي مواطن آخر وفي التعبير الكلاسيكي لجيمس هارينجتون، فإن مثل هذا المجتمع سيكون "إمبراطورية القوانين وليس إمبراطورية الرجال".

**الحرية الجمهورية وصالح الإنسان**

لقد افترضنا حتى الآن أن الحرية الجمهورية، مهما كان تعريفها في نهاية المطاف، هي دائما أمر جيد. ومع ذلك، فقد تساءل البعض عما إذا كان هذا هو الحال. يتم التعبير عن هذا الاعتراض في أغلب الأحيان من خلال مثال علاقات تقديم الرعاية الخيرية. ومن وجهة النظر الجمهورية القائلة بأن الفرد يتمتع بالحرية فقط إلى الحد الذي يكون فيه مستقلاً عن السلطة التعسفية، يبدو أن الأطفال لا يتمتعون بالحرية الجمهورية فيما يتعلق بوالديهم. ولكن من المؤكد أن المرء قد يفترض أن العلاقة بين الوالدين والطفل (في معظم الحالات) هي علاقة قيمة للغاية، وعلى هذا فإننا لا نريد قدراً أعظم من الحرية الجمهورية في مثل هذا السياق. ربما لا تكون الحرية الجمهورية أمرًا جيدًا دائمًا).

وكما ذكرنا، فإن هذا الاعتراض يرتكز على خطأ مفاهيمي، رغم أنه يشير إلى مجموعة مهمة من القضايا التي لم يتم تطويرها بعد في الأدب الجمهوري المدني المعاصر. الخطأ في المثال أعلاه ينبع من الخلط بين التقييم الشامل للكل وتقييم أجزائه بشكل منفصل. لا يمكن إنكار أن العلاقات بين الوالدين والطفل، على الأقل في المسار العادي للأشياء، ذات قيمة كبيرة، عند النظر إليها ككل؛ ومع ذلك، لا يترتب على ذلك أن العلاقة ذات قيمة بالضرورة في كل جزء منها. لكي يستمر الاعتراض، يجب أن يكون الأمر كذلك - ليس فقط أن العلاقة بين الوالدين والطفل ذات قيمة بشكل عام - ولكن علاوة على ذلك، أنها ستكون في الواقع أسوأ إذا كانت تنطوي على قوة أقل اعتباطية، مع الحفاظ على جميع سماتها الأخرى ثابتة. ولكن هذا أمر مشكوك فيه للغاية. من الواضح أن إدخال حقوق الطفل في القانون الغربي كان بمثابة نعمة، وذلك على وجه التحديد لأنه قلل من درجة السلطة التعسفية التي يخضع لها الأطفال حتماً (أي لأنه زاد من حريتهم الجمهورية). أما أن حريتهم الجمهورية لا يمكن زيادتها أكثر، ربما، دون تدمير الحياة الأسرية تمامًا، وبالتالي فقدان فوائدها العديدة الأخرى، فهي ليست هنا ولا هناك.

ومع ذلك، فإن ما يكشفه النظر في هذا الاعتراض الخاطئ هو أن الحرية الجمهورية هي مجرد خير من بين أشياء أخرى، والتي قد تتعارض معها. وبالتالي، فإن التحدي الذي يواجهه الجمهوريون المدنيون المعاصرون لا يتمثل في إظهار سبب كون عدم الهيمنة خيرًا إنسانيًا مهمًا>، ولكن بل لإظهار كيف تتناسب مع الإطار الأخلاقي الأوسع، وعلى وجه التحديد، الوزن المقارن الذي يجب أن نخصصه للحرية الجمهورية مقابل السلع المهمة الأخرى في تحقيق الازدهار الإنساني (أو، إذا تم اعتبار عدم الهيمنة بمثابة مبدأ أخلاقي). (القيود الجانبية، كما اقترح فورست 2013، أولويتها النسبية مقارنة بالقيود الجانبية الأخرى). يرسم بيتيت (2005، 2014) قضية الأولوية النسبية للحرية الجمهورية على أسس عملية إلى حد ما، فهو يرى بشكل تقريبي أن المذاهب السياسية ستكون أكثر فعالية عندما تركز على أقل عدد ممكن من القيم الأساسية، وبالتالي فإن أفضل القيم التي يجب التركيز عليها هي تلك التي تخدم ترقيتها مجموعة واسعة من الاحتياجات قدر الإمكان. فهو يزعم أن الحرية الجمهورية أمر جيد، بقدر ما تؤدي جهودنا لتعزيزها إلى عواقب مفيدة بعيدة المدى بالضرورة. سيكون السبب وراء ذلك أكثر وضوحًا ولكن بغض النظر عن ذلك، لا يزال هناك عمل كبير يتعين القيام به لتطوير أسس النظرية الجمهورية.

**الجمهورية والليبرالية**

يحمل التفسير الجمهوري المدني المعاصر في طياته ما يمكن اعتباره عيبًا كبيرًا، وهو أنه يقلل المسافة بين الجمهورية الكلاسيكية والتقاليد الليبرالية السائدة. وعلى أحد المستويات، لا ينبغي لهذا أن يفاجئ أحدا. ففي نهاية المطاف، كان الجمهوريون الكلاسيكيون والليبراليون الكلاسيكيون يتقاسمون العديد من الالتزامات السياسية (الدستورية وسيادة القانون، على سبيل المثال)، ويُنظر إلى العديد من الشخصيات باعتبارها مركزية في كلا التقليدين (مونتسكيو، على سبيل المثال). ومع ذلك، تنشأ الصعوبة من الاقتراح القائل بأنه وفقًا للتفسير الجديد، فإن النزعة الجمهورية لجميع المقاصد والأغراض تنهار في الليبرالية في الواقع، في مرحلة ما من كتابه الليبرالية السياسية، صرح راولز صراحةً أن نظريته “ليس لديها معارضة أساسية” مع تفسير غير كمالي للجمهوري. ما هي إذن ميزة الجمهورية المدنية على الليبرالية السائدة)؟

الرد المعياري بين الجمهوريين المدنيين المعاصرين هو القول بأن هناك بالفعل علاقة بين الجمهورية والليبرالية، لكن الليبرالية هي “جمهورية فقيرة أو غير متماسكة”– فرع غير شرعي، إذا جاز التعبير، مما كان في الأصل فلسفة سياسية أكثر جاذبية إلى حد كبير. ومن ثم، فمن الأفضل فهم النقد الجمهوري لليبرالية على أنه نقد لمختلف الاتجاهات الإشكالية التي تطورت داخل التقليد الليبرالي مع ابتعاده بشكل متزايد عن جذوره الجمهورية.

وأهم هذه التوجهات هو الميل في التقليد الليبرالي، خاصة بدءًا من بنثام، وبالي، وكونستانت، لإزاحة المفهوم القوي للحرية كاستقلال عن السلطة التعسفية أو غير الخاضعة للسيطرة، بمفهوم أضعف للحرية باعتبارها عدم التدخل. سيكون من الأسهل تقييم أهمية هذا الاستبدال بعد المناقشة أدناه، ولكن بشكل عام يتلخص الأمر في ما يلي: نظرًا لأن الحرية الجمهورية غير متوافقة بطبيعتها مع أي شكل من أشكال التبعية أو السيطرة، فإن آثارها الاجتماعية أكثر جذرية بكثير من تلك التي تتعلق بمجرد الحرية الجمهورية. الحرية السلبية وهذا هو على وجه التحديد السبب الذي جعل العديد من المؤلفين الليبراليين يبذلون قصارى جهدهم للنأي بأنفسهم عن النزعة الجمهورية في المقام الأول، كما اعترفوا صراحة: "يجب رفض تعريفات الحرية تلك، والتي، من خلال جعلها ضرورية للحرية المدنية التي لا يمكن تحقيقها في التجربة، تؤجج". "التوقعات التي لا يمكن إشباعها أبدًا".

علاوة على ذلك، فيما يتعلق بالنظر إلى الحرية باعتبارها عدم تدخل، فإن أي نوع من التدخل في القانون العام أو السياسة سيُعتبر تدخلاً، وبالتالي تقليلًا للحرية. وبالتالي فإن الليبراليين الملتزمين بوجهة النظر السائدة عن الحرية السلبية سوف يميلون إلى أن يكونوا معاديين بشكل مفرط للعمل الحكومي، وعلى النقيض من ذلك، من وجهة النظر الجمهورية، لا ينبغي دائمًا اعتبار القوانين العامة أو التدخلات السياسية بمثابة تقييد للحرية. وبشرط اعتماد القانون أو السياسة وتنفيذها بطريقة مناسبة وغير تعسفية، تظل حرية المواطنين كما هي. في الواقع، إذا كان القانون أو السياسة يخفف من التبعية، أو يحد من السلطات التعسفية التي يمارسها البعض في المجتمع على الآخرين، فقد تتعزز الحرية. في التقليد الكلاسيكي، غالبًا ما تم التعبير عن هذه الفكرة على أنها ادعاء، على حد تعبير بلاكستون، أن "القوانين، عندما يتم صياغتها بحكمة، لا تكون بأي حال من الأحوال تخريبية بل بالأحرى مقدمة للحرية" وبالتالي، "حيث لا يوجد قانون، هناك لا حرية” .